المحاضرة ((الثانية))

صعوبات ومعوقات دراسات الجدوى في الدول النامية

ومفهوم المشروعات الاستثمارية

تعترض دراسة الجدوى الاقتصادية العديد من الصعوبات والمعوقات التي تقلل من فاعليتها ودقتها وبالذات في الدول النامية والتي ينبغي العمل على معالجتها وتلافيها قدر الامكان ومن هذه الصعوبات ما يأتي :

1. النقص الواضح في البيانات والمعلومات التاريخية اي التي تخص الفترات السابقة للبيئة الاقتصادية التي يعمل بها المشروع ويلبي احتياجاته وكذلك النقص الواضح في المعلومات والبيانات التاريخية بخصوص حالة الاسواق بشكل عام وسوق المنتج الذي ينوي المشروع إنتاجه سواء ما يتصل بهذه المعلومات والبيانات ما يخص العرض وتكاليف العرض والطلب ومداه وهيكله او الاسعار التي تتحقق للمنتجات في الاسواق والتي تعتبر بيانات ومعلومات هامة واساسيه من اجل الاستناد اليها في دراسة الجدوى الاقتصادية .
2. صعوبة التقدير الدقيق للمتغيرات التي تتضمنها دراسة الجدوى الاقتصادية مثل الطلب وحجمه ونوعه وتكاليفه اضافة الى صعوبة تحديد السعر الذي يتحقق للمنتج في الاسواق التي يتم تصريفه فيها بسبب التغيرات التي تحصل وبشكل واسع ومتسارع في العوامل المؤثرة على الطلب وعلى العرض ومن ثم الاسعار وتزداد هذه صعوبة في التحديد الدقيق لها مع تزايد الفترة الزمنية والتي هي في الغالب طويلة الاجل والمرتبطة بالعمل الانتاجي للمشروع وهو الامر الذي يجعل من الصعوبة تحديد دقيق لعوائد المشروع وتكاليفه ومن ثم أرباحه نتيجة هذه التغيرات وهو ما يجعل درجة عدم التأكد والمخاطرة مرتفعة .
3. ضعف درجة توفر القدرات البشرية والمستلزمات الفنية اللازمة للقيام بدراسة الجدوى الاقتصادية وضعف كفاءتها وخبرتها وما يتوفر لها من معرفة واقعية حيث ان الدول النامية تفتقر بدرجة كبيرة لمثل هذه القدرات التي تستطيع القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية بصورة كفؤة .
4. صعوبة تحديد الوسائل والادوات والمعايير التي يمكن استخدامها في دراسة الجدوى الاقتصادية نظرا لتعددها وتنوعها وتطورها والاختلاف في مدى ملائمتها للمشروع المعني المنوي أقامته ودراسة جدواه الاقتصادية حيث انها تختلف مع اختلاف طبيعة المشروعات وطبيعة عملها .

5. الصعوبة التي تواجه القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية والتي تنسجم عن النقص في القدرات البشرية والفنية في الدول النامية والتي ترفع من تكاليف الاعتماد عليها في ذلك نتيجة ندرة هذه القدرات وارتفاع ما ينبغي دفعة لها كمقابل لقيامها بدراسة الجدوى الاقتصادية .
6. الصعوبات التي تبرز بشكل واضح في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وبالذات ما يتصل بصعوبة القياس الكمي للعديد من المتغيرات غير القابلة للقياس الكمي وبالذات ما يتصل **بالعوائد** والمنافع غير المباشرة للمشروع كالتأثير الايجابي ايجابيا على التطور الحضاري للمجتمع وكذلك بالتكاليف والاعباء غير المباشرة للمشروع كالتأثير سلبيا على البيئة .

خصائص دراسة الجدوى الاقتصادية-:

توجد العديد من الخصائص التي تتسم بها دراسة الجدوى الاقتصادية والتي من بينها ما يأتي :

1. ان دراسة الجدوى الاقتصادية ذات طبيعة مستقبلية وان هذه الطبيعة المستقبلية تزداد في دراسة الجدوى الاقتصادية لأنها تتضمن تقدير المتغيرات التي تتم دراستها ضمن دراسة الجدوى الاقتصادية والعوامل التي ترتبط بها وتؤثر عليها ولفترة ممتدة من الزمن وذلك لان ما تم دراسته وهو اقامة المشروع وعملة اللاحق وطيلة عمره لإنتاجي وما يؤثر عليه.
2. ان طبيعة دراسة الجدوى الاقتصادية المستقبلية تجعل من التقديرات التي يتم التوصل اليها من خلال هذه الدراسة مجرد **تقديرات** حيث انها او جزء منها قد يتحقق او قد لا يتحقق وان تحققها قد يعني نجاح المشروع وان عدم تحققها قد يعني فشل المشروع .
3. ان دراسة الجدوى الاقتصادية تتضمن مراحل متعددة ومترابطة اي ان كل مرحلة من مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية تستند الى **المراحل الاخرى** في هذه الدراسة وترتبط بها وتكمل هذه المراحل بعضها البعض بحيث يتم القيام بها جميعا لان عدم القيام بأي مرحلة او عدم الدقة بها يؤدي الى عدم قيام دراسة الجدوى الاقتصادية او عدم الدقة فيها عند القيام بها .
4. ان دراسة الجدوى الاقتصادية ذات ابعاد وجوانب متعددة مختلفة سواء من حيث متغيراتها او العوامل التي تؤثر على هذه المتغيرات وهو الامر الذي يفرض ويتطلب اشتراك جهات متخصصة وخبرات متعددة ومتنوعة اقتصادية هندسية ادارية قانونية وغيرها لارتباطها الوثيق بدراسة الجدوى هذه .

*المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى الاقتصادية:

هناك عدة مجالات تطبيقية لدراسات الجدوى لعل اهمها ما يلي - :

1. **دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة**: - حيث يحتاج المشروع الاستثماري الجديد الى دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية واساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد, وهذه الدراسات تتم قبل البدء بتنفيذ المشروع اخذت بالاعتبار المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية المؤثرة في المشروع .
2. **دراسة الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة:** - حيث تكون دراسة الجدوى هنا امام حالة المشروع القائم بالفعل, ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع الاستثماري من خلال زيادة الطاقة الانتاجية لمشروع قائم من خلال شراء الات اضافية جديدة, وفي كل هذه الحالات يحتاج التوسع الاستثماري الى اجراء دراسات جدوى اقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في كل حالة .
3. **دراسة الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد:** - وتتم تلك الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال او استبدال الة جديدة محل الالة القديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة , وتصبح المسالة تحتاج الى الاختيار بين الانواع المختلفة من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة والعائد من بديل واختيار البديل الافضل .
4. **دراسة الجدوى للتطوير التكنلوجي:** - وتبرز نظرا للدخول في مرحلة الثورة التكنلوجيا المعلوماتية, ومع التغيرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد, وتزايد التنافسية مما سيدفع الشركات والمنظمات الى المزيد من البحث والتطوير ثم الاتجاه الى التطوير التكنلوجي .

**الاثار الايجابية لدراسة الجدوى على التنمية الاقتصادية:

1. انها وسيله عملية تساعد اصحاب راس المال على اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في مشروع معين.
2. انها وسيلة عملية لأقناع مراكز وهيئات التمويل (المحلية /الإقليمية /الدولية) بتقديم وسائل التمويل المناسبة وبالشروط الملائمة .

3. انها وسيلة علمية وعملية لتقييم المشروعات المقترحة محل الدراسة وفقا لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة بقدر الإمكان عن التقييمات الشخصية والعشوائية .
4. انها وسيلة عملية تساعد متخذ القرار الاستثماري (جهة حكومية /قطاع خاص) على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة وبما يعظم هدف المستثمر .
5. انها وسيلة عملية وعلمية تساعد متخذ القرار على تصويب وتعديل خطط الإنتاج والتشغيل بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة والطارئة التي يمكن ان تواجه المشروعات خلال فترات التنفيذ والتشغيل .

العلاقة بين دراسة الجدوى الخاصة ودراسة الجدوى القومية -:

من الناحية النظرية والتطبيقية يوجد اختلاف واضح بين طبيعة ونتائج دراسات الجدوى من وجهة النظر الخاصة (الربحية التجارية) ووجهة النظر القومية (الربحية القومية) فبعض الفرص الاستثمارية قد تكون مقبولة اقتصاديا من وجهة النظر الخاصة وقد لا تكون كذلك من وجهة النظر القومية والعكس صحيح ويمكن ان يرجع السبب في ذلك الى العديد من الاسباب من بينها : -

- اختلاف طبيعة الاهداف والمعايير التي يحتكم اليها في تقييم نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة والاختيار بينها .
- يوجد اختلاف واضح في اساليب التحليل المستخدمة في دراسة جدوى المشروعات من وجهة النظر القومية وتلك الأساليب من وجهة النظر الخاصة .

-الاختلافات في معالجة عناصر التقييم بين دراسة الجدوى الخاصة ودراسة الجدوى القومية-:

1. تتم معالجة **الضرائب** على انها بند من بنود المنافع الكلية وفقا لمفهوم الربحية القومية في حين تخصم من المنفعة الكلية للفرص المتاحة من وجهة نظر الربحية الخاصة وعلى العكس من ذلك تمثل **الإعانة** المقدمة من قبل الدولة لبعض المشروعات بندا من بنود المنفعة الكلية من وجهة نظر **الربحية الخاصة** في حين تصبح بندا من **بنود التكاليف** من وجهة النظر القومية .
2. عند تقييم الربحية التجارية للفرص الاستثمارية المتاحة يتم الاعتماد على اسعار السوق **الفعلية** والمحتملة وهذه الأسعار تعكس الضرائب المفروضة والاعانات المقدمة من قبل الدولة , في حين يتم الاعتماد على

اسعار معدلة تسمى بأسعار **الظل** او الأسعار **المحاسبية** ((**Accounting Prices or Shadow Prices**)) لتعكس ظروف الوفرة والندرة النسبية لعوامل الإنتاج وذلك عند تقدير الربحية القومية .

3. لا يتم استقطاع **الفائدة** على رأس المال من المنفعة الكلية وذلك عند تقدير الربحية القومية باعتبار ان تلك الفائدة جزء من العائد الكلي لرأس المال المتاح للمجتمع ككل في حين ان **الفائدة** المدفوعة على رأس المال المقترض سوف يتم استقطاعها من تيار المنفعة الكلية عند تقدير الربحية التجارية اما الفوائد الضمنية والتي تمثل عائد رأس المال المملوك لأصحاب المشروع لا يتم تقديرها كبند من بنود التكاليف في تقديرات الربحية التجارية باعتبار انها تمثل جزء من العائد الذي يحصل علية ملاك المشروع .

**-المشروعات الاستثمارية

حسب أحد الباحثين، فإن المشروع الاستثماري هو مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة سواء كانت تجهيزات أو موارد بشرية والمتمثلة في اليد العاملة أو موارد مالية خاصة الصعبة منها..... حيث ينتظر من هذه العمليات تحصيل دخول أو منافع نقدية أو غير نقدية بالنسبة لأفراد المجتمع كله".

ويمكن تعريف المشروع الاستثماري بأنه "اقتراح بتخصيص أو التضحية بمقدار معين من موارد المنشأة في الوقت الحاضر، وذلك على أمل الحصول على عوائد نقدية متوقعة في المستقبل وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا".

-المحاور الأساسية لادارة المشروعات

إن نجاح أي مشروع استثماري يرتكز على طريقة ادارته والتي يجب أن تتصف بالعقلانية وذلك لأن عملية ادارة المشاريع الاستثمارية تعتبر عملية معقدة وذلك لما تتطلبه من المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل نذكر منها:

- العامل البشري أو العنصر البشري.
- العامل التقني والمتمثل في التكنولوجيا المستعملة.
- المخاطرة المحيطة بالمشروع، وذلك نتيجة عدم ثبات البيئة الاقتصادية المحيطة بالمشروع والتي تتميز بالاستمرار.

- العمر الاقتصادي للمشروع.
- التكاليف الخاصة بالمشروع.

ولهذا عند ادارة المشروع، لابد من مراعاة ثلاثة محاور أساسية وهي:

1.التخطيط

التخطيط هو مجموعة من الأنشطة الإدارية المصممة والمحضرة بغية تمكين المنظمة أو المؤسسة على مواجهة المستقبل والتأكد من أن القرارات الخاصة باستغلال الأفراد أو موارد المؤسسة تساعد المنظمة أو المشروع الاستثماري من تحقيق أهدافها وغاياتها.

و التخطيط يتكون من عدة مراحل و يظهر ذلك في الشكل التالي:

الشكل "١": مراحل التخطيط

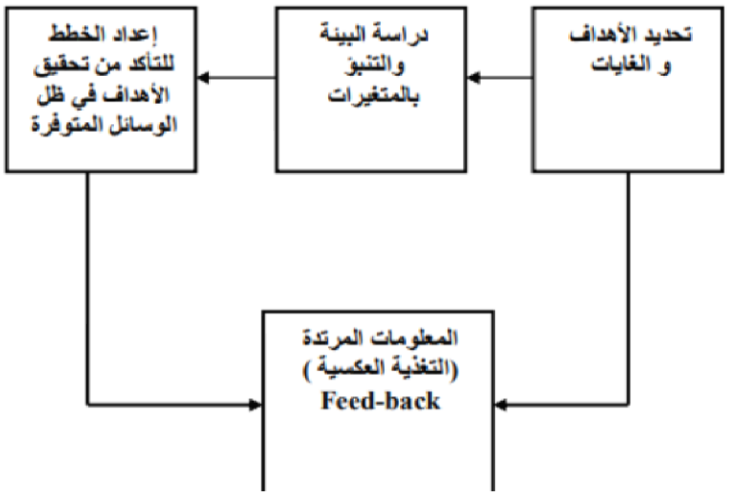

لذا فإن التخطيط تستعمله كل المؤسسات، لكون أنه:

- يحدد مرجعية المشروع وذلك فيما يخص محتوياته والمسار الواجب إتباعه.
- يضع أنظمة معلومات وآليات، وذلك بهدف تسهيل عملية مراقبة وتسيير المشروع.

2. المراقبة

يمكن اعتبار المراقبة بأنها وظيفة تختص بمراجعة ما تم تنفيذه ومقارنته، بما يجب تنفيذه، أي مقارنة النتائج بالأهداف و العمل على اتخاذ الإجراءات و التعديلات و ذلك في حالة الاختلاف بين ما تم التخطيط له و ما تم تحقيقه فعلا).

لذا فإن عملية أو وظيفة المراقبة تتمثل في:

- قياس حالة المشروع في جل الميادين ، بالمقارنة مع المدة الزمنية الضرورية ومقارنة حالته مع حالته المرجعية أو المخططة له.
- التنبؤ بعد المقارنة لحالة المشروع في نهاية مدة الإنجاز.
- تحديد العمليات الضرورية للرجوع إلى الحالة المرجعية وذلك في حالة الاستحالة والتي يغير فيها أو يوقف المشروع.

3.إدارة راس المال البشري

يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر التي تتوفر عليها المؤسسة وذلك لصعوبة فهم سلوكا ته المختلفة وصعوبة التعامل معها، ومن أجل الاستفادة من العنصر البشري أو الموارد البشرية المتاحة للمؤسسة أو المشروع فلابد من القيام بالتحديد وبدقة للمسؤوليات و الصلاحيات، و ذلك على كل المستويات سواء على المستوى العملي أو المستوى التكتيكي أو المستوى الإستراتيجي وذلك لتجنب حدوث التداخل في الصلاحيات و المسؤوليات ومنه تجنب قيام صراع داخل المؤسسة و الذي يمكن أن نقسمه إلى صراع خفي وصراع ظاهر. فالصراع له حدين، إما أن يكون **مدمرا** وإما أن يكون **إيجابي** عن طريق شعور الأفراد بالخطر، ومنه دفعهم إلى العمل و بالتالي حدوث تغيير إيجابي داخل المؤسسة.

- كما أنه لابد على المسؤولين معرفة الأسباب المؤدية إلى حدوث صراع داخل المؤسسة و العمل على تجنبها ووضع آليات للتعامل معه عند حدوثه.
- الشكل التالي يبين أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث الصراع داخل ال:

الشكل ٢ : اسباب حدوث الصراع

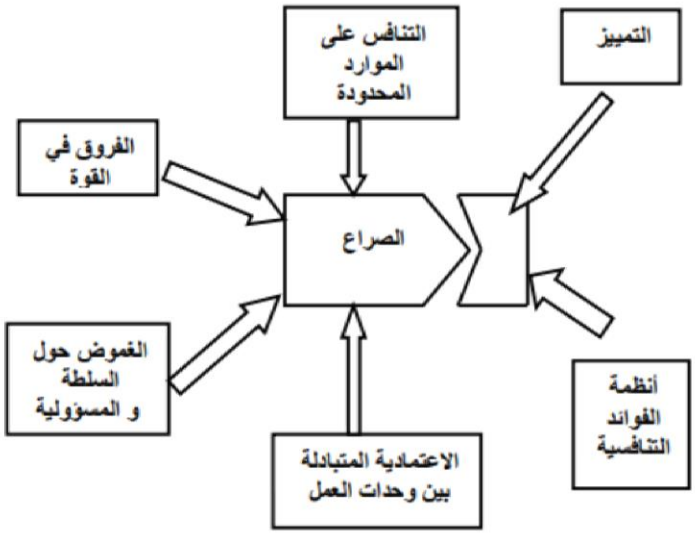

**البيانات اللازمة لتقييم مشروع استثماري

إن عملية تقييم أي مشروع استثماري، تحتاج إلى توفر مجموعة بيانات نذكر منها:

1. **تقدير حجم الاستثمار**

يقصد بحجم الاستثمار تلك التكاليف الاستثمارية، و التي يمكن حصرها في:

- المبالغ المنفقة في شراء التجهيزات الخاصة بالمشروع، و المتمثلة في الآلات و المعدات، إضافة إلى النفقات المتعلقة بشراء الأراضي و إنشاء المباني و بالتالي كل هذه المصاريف تدخل في تكلفة الشراء والحصول على الأصول الثابتة و تركيبها و التأمين عليها.
- التكاليف المرتبطة بتكوين العمال و تدريبهم .
- التكاليف التقنية للمشروع ، و المرتبطة بالرسوم الهندسية و التصميمات و تجارب التشغيل الخاصة بالآلات، إضافة إلى تكاليف الصيانة والاحتياطات الواجب توفرها لمواجهة أو لمجابهة ارتفاع السوق.
- رأس المال العامل اللازم لتشغيل المشروع، وذلك خلال فترة حياته والذي يشمل على المخزون، المواد الخام اللازمة لدورة إنتاجية كاملة، والذي يتضمن المواد الأولية الرئيسية و المساعدة والوقود وقطع الغيار ومواد التعبئة والتغليف.

- التكاليف المتعلقة بتهيئة موقع المشروع خاصة إذا كان الموقع لا يتوفر على بعض التسهيلات كقنوات الصرف الصحي، قنوات الماء، الكهرباء، شبكات الصرف.

و على ضوء هذه التكاليف فإن لحجم الاستثمار أهمية معتبرة لأن الأخطاء التي تحدث في تقييم المشاريع تكون معظمها نتيجة سوء تقدير التكلفة الاستثمارية.

2.تقدير تكاليف التشغيل وايراداته

عند المفاضلة بين تكاليف المشروع "التدفقات الخارجة "، و الإيرادات" التدفقات الداخلة" ، فلا بد من معرفة عدة متغيرات و هي :

*** تكاليف التشغيل (التدفقات الخارجة)**

والناتجة عن تشغيل المشروع واستغلال طاقته، هذه التكاليف يمكن تسميتها بالتدفقات الخارجة و يمكن حصرها في :

- تكلفة شراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج، إضافة إلى تكاليف نقلها ومصاريف التأمين عليها و تخزينها، و لكن الكميات اللازمة للمحافظة على مستوى المخزون لا تدخل ضمن هذه التكاليف لأنها تحسب ضمن رأس المال العامل.
- المصاريف المتعلقة بالكهرباء و المياه و مصاريف الإيجار "إذا كانت الأرض مستأجرة" إضافة إلى مصاريف الضرائب.
- أجور العمال و الموظفين بالإضافة إلى التأمينات الاجتماعية والصحية .

***الإيرادات (التدفقات الداخلة)**

فتتمثل في كل ما يحققه المشروع من عائد أو دخل والناتجة عن قيمة الإنتاج المحقق، و الدخول الأخرى الناتجة عن تأجير فائض طاقة الآلات و معدات المشروع للغير.

3.العمر الاقتصادي للمشروع

قبل التطرق إلى مفهوم العمر الاقتصادي للمشروع، لا بد من التفرقة بينه و بين العمر الإنتاجي أو الفني للمشروع.

فالعمر الإنتاجي يشير إلى الفترة التي يكون فيها المشروع صالح للإنتاج و ذلك باستمرار عملية الصيانة على التجهيزات و الآلات التي يتوفر عليها المشروع.

أما **العمر الاقتصادي** للمشروع فيشير إلى الفترة التي تكون فيها عملية تشغيل المشروع مجدية اقتصاديا، و بمعنى آخر الفترة الزمنية التي يحصل فيها المشروع على تدفقات نقدية موجبة , فالعمر الاقتصادي يتأثر بعاملين رئيسيين و هما : الإهلاك المادي و الإهلاك المعنوي.

فبالنسبة للإهلاك المادي فيتمثل في انخفاض إنتاجية الأصول نتيجة إهلاكها و ارتفاع تكلفة الصيانة، لذا ينصح بإحلال أصول جديدة مقابل الأصول القديمة، و ذلك لتفادي تكاليف الصيانة.

أما الإهلاك المعنوي فيتمثل في تقادم الأصول المكونة للمشروع، هذا التقادم له صورتين :

- الأولى:

تكون نتيجة التقادم في منتجات المشروع، و ذلك نتيجة ظهور منتجات حديثة بفضل التقدم التكنولوجي وهي ذات نوعية أفضل من منتجات المشروع، ذلك ما يؤدي إلى تحول الطلب من المنتجات القديمة إلى المنتجات الحديثة، و منه انتهاء العمر الاقتصادي للمشروع، رغم قدرته على الاستمرار في الإنتاج. لذا و لإحلال المنتج الحديث محل القديم، فلا بدمن تحقق الشرط التالي:

$$H = \frac{P2 - P1}{T2 - T1} > 1$$

حيث: **P2** : سعر الوحدة من المنتج الحديث **P1**:سعر الوحدة من المنتج القديم **T1** : تكلفة الوحدة "ثابتة و متغيرة" من المنتج الحديث **T2**: تكلفة الوحدة "ثابتة و متغيرة" من المنتج القديم .

الثانية:

تكون نتيجة تقادم طرق الإنتاج، فظهور الطرق الجديدة نتيجة التقدم التكنولوجي، تؤدي إلى إنتاج السلعة بتكلفة أقل من تكلفتها باستعمال الطرق القديمة.

لذا قد ينتهي العمر الاقتصادي للمشروع رغم قدرته في الاستمرار على الإنتاج ولإحلال الطريقة الجديدة، محل الطريقة القديمة فلا بد من تحقق الشرط التالي:

$$H = \frac{C1-C2}{A2-A1} > 1$$

حيث:

C1 : تكلفة التشغيل و الصيانة للوحدة في ظل الطريقة القديمة **C2**: تكلفة التشغيل و الصيانة للوحدة في ظل الطريقة الجديدة **A1**: التكلفة الثابتة الصافية للوحدة في ظل الطريقة القديمة **A2**: التكلفة الثابتة الصافية للوحدة في ظل الطريقة الجديدة

4. القيمة المتبقية للمشروع

يقصد بالقيمة المتبقية للمشروع قيمة الأصول المكونة للمشروع في نهاية عمره الاقتصادي , و التي يمكن بيعها مقابل تدفقات نقدية محصلة، و التي تضاف إلى قيمة إيرادات السنة الأخيرة من حياة المشروع، و ذلك بعد اقتطاع الضرائب منها، و هذه القيمة يجب استبعادها من قيمة حجم الاستثمار وذلك قبل حساب أقساط الإهلاك.